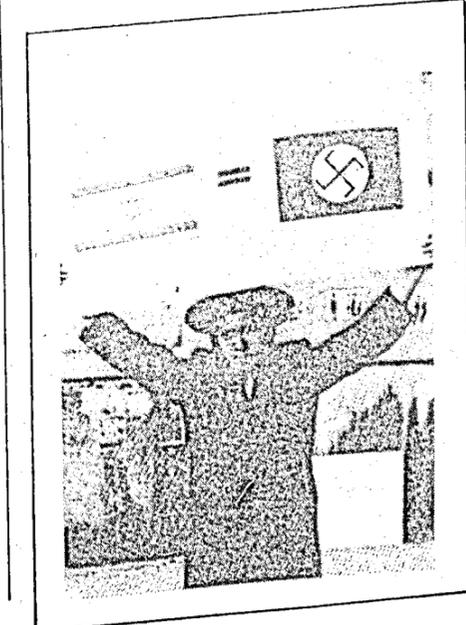


المؤتمر الثلاثون و أزمة الحركة الصهيونية

مظاهر و خلفيات

بين الساج والخامس عشر من ديسمبر ١٩٨٢ عقدت في القدس الدورة الثلاثين للمؤتمر الصهيوني العالمي ، الذي يعقد جاساته كل ٤ - ٥ سنوات منذ مؤتمره الاول في سال بوسينا ١٨٩٧ حيث يناقش اوضاع الحركة الصهيونية وينتخب لجنة تنفيذية . وتتوزع الامريكه ٧٧٪ ليزود الدول الاخرى ٢٩٪ ليهود الولايات المتحدة وكان اول مؤتمر اهلته اقلية في ظل الظروف الطارئة التي تشهدها الحركة الصهيونية وكيانها الاستيطاني .

والحديث حول المؤتمر الصهيوني الثلاثين ليس جديداً فقد بداية نظام الطائي بنزى النقاش حول الحركة الصهيونية ونشأتها وتطورها ورجعت الانتقادات القاسية لسياساتها وتجاهاتها واتهمته من قبيل التديس من المرائنة بانها «شقت المشرة على قومية فكر الشعب اليهودي في الثلاث ٠٠٠» وانما حولت الحركة الصهيونية الى حركة اقلية فاقدة للاحترام . . . وانها مجرد حزمة صراع قوي بين احزاب وشعب على قلب يهودي لا بالي وبعيد عنها» وارتكز هذا النقد في جوهره على فشل الحركة الصهيونية في دفع اليهود للهجرة الى فلسطين المحتلة كما وعقد قبل حوالي شهر من بدء المؤتمر لعصائه اجتماع في مكتب مناخيم بين حضره زعماء الائتلاف الحاكم والمعارضة وقادة الحركة الصهيونية وعدد من الخبراء المناقشة كيفية تحويل المؤتمر الى جهاز فعال يستطيع تعزيز روابط الدولة بيهود المهجر ونوقشت أزمة الحركة الصهيونية التي اتفق على ان أبرز مظاهرها انخفاض عدد المهاجرين لفلسطين المحتلة وتناقص عدد السياح اليهود وموقف التتديد والامبالاة من الجاليات اليهودية تجاه سياسة حكومة اسرائيل وافتقاد الالتزام بالهجرة عند الصهاينة لتجسيد معتقداتهم ، وعدم قدرة زعماء الحركة الصهيونية على تطوير وسائل اغراء اليهود في امريكا واوروبا الغربية على الهجرة الى فلسطين او الحد من الهجرة المعاكسة .



فالى اي مدى شكل المؤتمر الثلاثين ثورة حقيقية في حياة الحركة الصهيونية كما كان الصهاينة يطالبون ؟

اللاحت ان المؤتمر الاخير للحركة الصهيونية ادى الى تعميق وزيادة وتيرة المشاكل داخل الحركة الصهيونية سواء على صعيد البرامج او الممارسة او اسلوب الحوار بين اطراف الحركة وكتلتها الى حد دفع البعض للمناداة بضرورة حل المنظمة الصهيونية .

٢ - الخلافات السياسية بين تيارات الحركة الصهيونية والتي عكست الخلافات السياسية بين حزب العمل والليكود حول مسالتي الاستيطان والتسمية . اذ تقدم مندوبي حزب العمل وبدعم من حزب تامي بمشروع قرار يصادف انشاء مركزات يهودية في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية وهذا القرار الذي اقر من قبل المؤتمر بالاغلبية يتفق وسياسة المعارضة السالفة الصهيونية المرتكزة على فكرة اقامة التلال عن بعض المناطق ذات الكثافة السكانية والتي قد يؤدي ضمها للكيان الصهيوني الى خلق اوضاع ديمقراطية تكمن تهيئتها لانتقاد الكيان الصهيوني لطابعه اليهودي ، تتم تلك التناقضات من خلال حمل وسب اقليمي مع الاردن ، كما ينعكس هذا القرار الاسلوب المرن الذي يحاول حزب العمل عن طريقه ان يكون اكثر تسولا والتسولاً مع السياسة الامريكية التي تحلن اشكرا شبيهة ومع التيار الصهيوني الامريكى ذو التسول القوي داخل المنظمة الصهيونية وفي المقابل وقف الليكود بقوة ضد هذا التوجه وهذا القرار ودافع عن سياسة الاستيطان الشدائد وعن الحكم الذاتي واكد بيضن في جلسة المؤتمر النظامية على ان حق اسرائيل في كل ارض الليكود العضلات ضد مؤيدي المعارضة .

ويجب ان نشير هنا الى ان قرارات المؤتمرات الصهيونية ليست ملزمة للحكومة الاسرائيلية ، وانما تعبر عن الاتجاهات داخل الحركة الصهيونية وتساعد من جهة اخرى في تقوية وتسهيل حركة هذا الحزب او ذلك داخل الكيان الصهيوني في سعيه للوصول للحكم او تقوية مركزه التفاوضي في لعبة التكتلات داخل النظام السياسي الاسرائيلي .

٣ - انتقال الصراعات الطائفية والتي تعكس احد جوانب المشكلة الاجتماعية لهذا الكيان الى مؤسسات المنظمة الصهيونية بصورة رسمية وجليه خاصة بين الطوائف الشرقية والطوائف الغربية وتم التعبير عن ذلك بواسطة حركة تامي «قائمة تراث اسرائيل ، بزعامة اهارون ابو حصيرة» التي نجحت في تثبيت موقع قدم لها داخل المنظمة الصهيونية عندما كسبت حوالي ٢٠ مندوبا الى جانبها مما مكنها من الحصول على مقعد في اللجنة التنفيذية ، وهذه النتيجة تعني اعطاء الانقسام الطائفي ابعادا تنظيمية خارجية بعد ان اعطته ابعادا داخل الكيان الصهيوني اثر حصولها على ٣ مقاعد في الكنيست العاشر «حزيران ١٩٨١» وبهذا تدفع لمام عملية تعميق الطائفية وتعلن عن افلاس وسقوط مفاهيم الصهيونية حول وحدة الشعب اليهودي وان

اسرائيل ملكة كل اليهود وحل لمشكلة التفرقة الطائفية ، تشير الى ان تامي يمثل اساسا اليهود من اصل مغربي والبالغ عددهم داخل الكيان الصهيوني حوالي ٧٠٠ الف نسمة .

٤ - الفضائح المالية التي ظهرت اثر التقرير المقدم من المراقب الداخلي للمنظمة الصهيونية والذي اشارت الى ان كبار المسؤولين الصهاينة يوزعون الاموال والمكافآت والفوائد على الموظفين والاتباع من اموال التبرعات والجبانية التي تجمع من يهود العالم ، الى حد جعل الصحف في الكيان الصهيوني تصف المنظمة الصهيونية بانها «نظام سلب ونهب على نطاق واسع ، ومع ان هذه ليست مسألة جديدة على المنظمة الصهيونية الا ان اخفائها كان ضروريا لكي تستمر عملية الجبانية وتحصيل الاموال من يهود العالم مستورة واثارة المسألة يعكس المدى الواسع الذي وصلت اليه والذي لا يمكن التستر عليه .

٥ - عمليات التزوير في انتخابات المنظمات الصهيونية في فرنسا وعدم القيام بالانتخابات في اغلب المنظمات الصهيونية ، واساليب التعامل داخل المؤتمر الصهيوني والتي امتدت من الصراع على المقاعد والحقائب وعمليات شراء الاصوات الى تبادل الاتهامات واستخدام القبضات والشكائم والتشويش على المندوبين من الاحزاب الاخرى اثناء ادلائهم بخطاباتهم مما استدعى الاستجداء برجال الامن واخراج المندوبين من المؤتمر .

اسباب الخلل

ان ماحدث في المؤتمر الثلاثين للحركة الصهيونية يعكس حالة الخلل الذي تعيشه الحركة الصهيونية ومنظمتها وقيمتها وضعف فعاليتها ودورها في توجيه القرارات السياسية للحكومات «الاسرائيلية» وازمة الكيان الصهيوني الداخلية والخارجية ، وهذه الحالة تعود الى عدة عوامل :

أولا تغير دور المنظمة الصهيونية في علاقتها بالكيان الصهيوني ففي الفترة ما قبل اقامة الكيان الصهيوني على الارض الفلسطينية اتجهت المنظمة الصهيونية نحو خلق مقومات الاعتصاب فاشتمل نشاطها على توفير الاموال اللازمة لاقامة قاعدة تحتية لاقتصاد دولة المستقبل الصهيونية ، بشراء الاراضي ما يمكن والاستيلاء على اراضي اخرى وبناء المستعمرات وشق الطرق وزراعة الاراضي ، وتوفير المال لشراء السلاح الذي يضمن حماية هذه المواقع من المقاومة الفلسطينية ويوفر القدرة للتوسع على حساب الارض الفلسطينية . كما شنت الحركة الصهيونية حملة دعائية قوية اتجهت في محورين :

١ - نحو اليهود بهدف ربطهم بالحركة الصهيونية ودفعهم للهجرة الى فلسطين او تقديم امكانياتهم المادية والثقافية والاعلامية

والسياسية لخدمة اهداف الصهيونية ، مستخدمة عملية اثاره النزعات العنصرية والطائفية بهدف خلق اوسع انشقاق ممكن بين يهود العالم ومجتمعاتهم لبقاء هذا الجزء من المجتمع مجال رحب لنفوذ الحركة الصهيونية .

ب - دعيه موجهة للرأي العام الغربي «في البلدان الرسالية» بهدف تحقيق مساندة عالية للمشروع الصهيوني وقد ركزت في هذا الاتجاه على فكرة وجود مشكلة يهودية وان هناك عداء لليهود وان الحل هو اقامة كيان يهودي في فلسطين وقد استغلت بعض مظاهر العنف الطائفي وجرائم هتلر لتحقيق هذه الاهداف . كما عملت الحركة الصهيونية للاتصال بالاحزاب والقوى والمؤسسات وصناع القرار في الدول الرسالية على ارضية ان وجود كيان يهودي في فلسطين سيشكل اداة لخدمة اغراض الامبريالية العالمية في منطقة شرقة المتوسط ويحمي مصالحها

وقد حققت الحركة الصهيونية الكثير من المنجزات والتي ادت الى ظهور الكيان الصهيوني واعلان ذلك ١٩٤٨ والاعتراف به من قبل الهيئات الدولية والعديد من دول العالم . وكان من الطبيعي ان يتغير دور الحركة الصهيونية بعد اعلان قيام «اسرائيل» حيث حدد المؤتمر الصهيوني العالمي رقم «٢٣» المنعقد في القدس ١٩٥١ المهام الجديدة للحركة الصهيونية في تدعيم وتقوية اسرائيل وتخطيط سياستها وتشملها في المحافل الدولية ودعوة يهود العالم للهجرة اليها وتقوية العلاقة بين يهود العالم وهذا الكيان السياسي .

ثانياً : الخلافات بين المنظمة الصهيونية العالمية والسلطة الحاكمة في الكيان الصهيوني .

اصطدم ظهور الكيان الصهيوني ومحاولة خلق مؤسسات دولة بالدور الذي تلعبه المنظمة الصهيونية العالمية في القرار الاسرائيلي فنشبت خلافات عديدة بين ناحوم غولدمان الرئيس السابق للمؤتمر الصهيوني العالمي ودافيد بن غوريون رئيس حكومة الكيان الصهيوني والذي كان يرغب في السيطرة على شؤون الحكم بنفسه ولم يصمد اتفاق عقد بين الطرفين ١٩٥٤ ، تعمل بموجبه اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية وفقا للقوانين الاسرائيلية مع الزام حكومة اسرائيل باخطار اللجنة بما يتعلق بكل مشروع قانون يمس وظيفتها قبل عرضه على الكنيست ، اذ اعلن بن غوريون ان دور المنظمة الصهيونية العالمية قائم على الارتباط الارادي والجهد التطوعي لتقوم بكل ما لا تستطيع ان تقوم به اسرائيل خارج حدودها» اي انه حاول تقليص النفوذ السياسي الرسمي للمنظمة الصهيونية داخل الكيان الصهيوني مع الابقاء على فعاليتها الخارجية ، وفي المؤتمر الخامس والعشرين اعتبر بن غوريون ان المهمة السياسية للمنظمة الصهيونية العالمية قد انتهت بقيام دولة اسرائيل وانه لا يحق لغير ممثلي حكومة الكيان الصهيوني الرسمية حق تمثيلها في الخارج ، وان

واجبات الحركة الصهيونية تجاه اسرائيل تنحصر في مساندة سياستها في المحافل الدولية وحمل المهاجرين اليها وتقديم الجبايات . وبعد سقوط بن غوريون عقد اتفاق سنة ٦٤ بين المنظمة الصهيونية وحكومة ليفي اشكول التزم الكيان الصهيوني بموجبه بتحمل مسؤولية النشاط الصهيوني في العالم بالمشاركة مع المنظمة الصهيونية .

ثالثاً ان نمو مؤسسات الكيان الصهيوني العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية والاعلامية بالإضافة الى الانتصارات التي حققها هذا الكيان والتي سمحت له بقطع شوط طويل في خدمة الاغراض الصهيونية قد ادى الى الاحتمال التدريجي لمواقع وادوار المنظمات الصهيونية العالمية عن طريق اقامة اوسع الروابط والعلاقات مع المؤسسات والمراكز المناظرة لها في الدول الاوربية بسبب زيادة الارتباط العضوي والمصلي بين الكيان الصهيوني والامبريالية العالمية مما قلص نسبيا من اهمية حجم الضغوط المساندة اللازمة للسياسة الاسرائيلية والتي كانت تاتي اساسا من المنظمات الصهيونية العالمية .

رابعاً : صعود الدور الامريكى في المنطقة وفي تدعيم الكيان الصهيوني بحيث أصبحت المساندة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل المصدر الاساسي لقومات وجودها حيث توفر لها السلاح الكافي للدعوان ودرع الحماية من اي ضغط عسكري قوي عليها ، وحمايتها من العزلة والانهيار الاقتصادي ويمكننا ان ندلل على هذا الدور بالاشارة الى ان حجم الاستيراد العسكري المباشر والتحويلات الرسالية بشكل قروض وهبات من الولايات المتحدة لاسرائيل من سنة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ قد بلغت ٢٧ر٥ مليار دولار . وبلغت حجم مساعداتها العسكرية والاقتصادية بصورة هبة سنة ١٩٨٢ ١٣٥٠ مليون دولار و ٨٥٠ مليون دولار مساعدات عسكرية كقروض بالإضافة الى ٦٠٠ مليون دولار كتعويض عن صفقة الاوكس للسعودية ، هذا بالإضافة لتسهيلات الاخرى المقدمة للمنظمات اليهودية في جمع الاموال لدعم اسرائيل .

ان الصلات العضوية المباشرة الاقتصادية والعسكرية للكيان الصهيوني بالولايات المتحدة قد اعطى السياسة الامريكية دورا في التأثير على بعض توجهات وقرارات الحكومة والسياسة داخل الكيان الصهيوني وهذا يعني تقلص نسبي لنفوذ المنظمة الصهيونية العالمية السياسي على اسرائيل لصالح الاحتكارات والادارة الامريكية ويعزز هذا كون ثقل المنظمة الصهيونية موجود في الولايات المتحدة وبالتالي فان الترابط الاحتكاري وتداخل المصالحه بين الطرفين وهذا